الأمم المتحدة S/PV.7839

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٣٩**

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد ماكولي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1644409 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أقدم اليوم تقريرا إلى مجلس الأمن للمرة الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويحزنني أن إحاطتي الإعلامية الأخيرة لا تعطي إحساسا بالتفاؤل فيما يخص المستقبل.

وقد يسأل البعض لماذا، بالنظر إلى جميع الأزمات في المنطقة، اخترت مخاطبة المجلس بشأن قضية فلسطين. أقول لهم إنه على الرغم من أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس سبب الحروب في الشرق الأوسط، إلا أن حله يمكن أن يوفر الزخم لتحقيق السلام في جميع أنحاء المنطقة. في عام ١٩٤٧، على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، اعترف العالم بحل الدولتين ودعا إلى إقامة دولتين مستقلتين عربية ويهودية. وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، ولدت دولة إسرائيل. وبعد ما يناهز سبعة عقود، لا يزال العالم ينتظر ولادة الدولة الفلسطينية.

وكما أوضح مجلس الأمن، تخضع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، للاحتلال العسكري منذ عام ١٩٦٧. وتشمل تلك الأراضي الدولة الفلسطينية المقبلة، التي سيتفق عليها الطرفان في نهاية المطاف من خلال المفاوضات المباشرة. فقد أثبت التاريخ بأنه لا يمكن إقامة السلام والأمن، إلا على أساس الاحترام والقبول المتبادل. وحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة لا ينفي حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

لكن يتزايد الإحباط والمظالم الفلسطينية تحت وطأة ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال المهين. وقبل عشر سنوات، آمنت غالبية الشعبين بالحل القائم على وجود دولتين؛ واليوم، فإن تلك الأغلبية تنهار. ويتكلم القادة في كلا الجانبين بشكل متزايد إلى أوساط المتطرفين أكثر من أي وقت مضى، بدلا من بعضهم البعض. ويمنع توسيع الاستيطان الإسرائيلي، والوضع الراهن الأكثر ترسيخا من أي وقت مضى، التنمية الفلسطينية ويغلق قطاع غزة. ويدعو بعض الساسة الإسرائيليين بصورة متزايدة إلى ما يسمى الضم الكامل للضفة الغربية. وتظل غزة والضفة الغربية منقسمتان سياسيا، ولم تقدم الفصائل الفلسطينية التنازلات الضرورية لتحقيق الوحدة الوطنية. ويرى الإسرائيليون بأنه لا يوجد في الأفق نهاية للإرهاب، إذ يتواصل التحريض وتستمر الدعوات لمحو إسرائيل دون أن يتصدى لها القادة الفلسطينيون.

ويظل إطار السلام بدون تغيير، حيث يشمل إقامة دولتين، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتحقيق سلام إقليمي عادل وشامل، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك مع الاتفاقات القائمة المبرمة بين الطرفين. عندما توليت منصبي قبل ١٠ سنوات، كان الشرق الأوسط لا يزال يتعافى من سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية والحرب بين إسرائيل وحزب الله في عام ٢٠٠٦. وأعطت إعادة تأكيد جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية، وعقد مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧ بعض الأمل.

وعلى الرغم من التفاؤل المبكر، لم تحقق المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي أي تقدم، وعطلها اندلاع النزاع في قطاع غزة، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وطغى تجدد الأعمال العدائية على محاولات تحقيق السلام

خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وشهد صيف عام ٢٠١٤ أكثر النزاعات تدميرا في غزة حتى الآن. وسافرت خلال ذروة القتال، إلى المنطقة واجتمعت مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وكذلك مع القيادة في إسرائيل وفلسطين، للدفع في اتجاه التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وللأسف، جرى التوصل إلى اتفاق ببطء شديد بالنسبة لأولئك الذين دفعوا ثمنا باهظا خلال ٥٠ يوما من الرعب. وقد قلت آنذاك وما زلت أصر على أنه بدون معالجة الأسباب العميقة لهذا الصراع، فإن دورات التصعيد هذه سوف تستمر.

والأمر الآخر المقلق في الحالة الراهنة هو أنه، خلال فترة ولايتي، اتخذ مجلس الأمن قرارين فقط بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، كان أحدثهما قبل ثماني سنوات تقريبا.

إننا نقترب سريعا من الهاوية كنتيجة مباشرة لتصرفات أولئك الذين يسعون إلى تدمير آفاق السلام. غير أن هناك مخرجا من هذا المأزق، يتمثل في أن ينفذ الجانبان التوصيات الواردة في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. فمن شأن ذلك أن يظهر أن الإسرائيليين والفلسطينيين جادون في بناء الثقة وإرساء الأسس لإجراء مفاوضات مجدية تفضي إلى إنهاء الاحتلال على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء والتوصل إلى حل لجميع قضايا الوضع النهائي.

غير أن هناك أيضا عقبات كبيرة. فكما ظللت أذكر باستمرار، ينتهك نشاط إسرائيل الاستيطاني وراء خط عام ١٩٦٧ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة انتهاكا صارخاً. فالمستوطنات تلتهم الأراضي المزمع إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية عليها. وزاد عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على مدى العقد الماضي، بنحو ٣٠ في المائة إلى حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وتجري حاليا مناقشة مشروع قانون في البرلمان الإسرائيلي، ينطوي على خطر تقنين أوضاع أكثر من ٥٠ بؤرة استيطانية وآلاف الوحدات السكنية المبنية على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية، وهو ما من شأنه أن يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وإذا ما اعتمد هذا التشريع، فإن ذلك سيعني تطبيق القوانين الإسرائيلية للمرة الأولى على مركز أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. وإنني أحث المشرعين بقوة على إعادة النظر في المضي قدما بمشروع القانون الذي ستكون له عواقب قانونية سلبية بالنسبة لإسرائيل وسيقلل كثيرا من فرص تحقيق سلام عربي – إسرائيلي.

إن اتخاذ إسرائيل لخطوات جريئة لتمكين السلطة الفلسطينية، بناء على المرحلة الانتقالية المتوخاة في الاتفاقات السابقة، يمكن أن يحقق فوائد للشعب الفلسطيني ويزيد من أمن إسرائيل. غير إن إحراز تقدم في هذا المجال سيكون صعبا، ما لم تتخذ السلطات الفلسطينية خطوات شجاعة وملموسة للتصدي للتحريض والعنف. فلا يمكن قبول الأعمال والبيانات التي تمجد الإرهاب. وقد نددت بقوة مرارا وتكرارا بالتحريض وجميع أعمال الإرهاب. ولا يجدي الطعن والدهس بالمركبات وغيرها من الهجمات التي يشنها الفلسطينيون نفعا في سبيل تحقيق حلمهم بإقامة دولتهم.

كما يجب على إسرائيل أن تفهم أنها تخدم مصلحة المتطرفين بمواصلة الاحتلال والاستجابات الأمنية الغليظة، والتي تشمل إمكانية الاستخدام المفرط للقوة وسياسة الإغلاق التقييدية بدرجة عالية في غزة. فهذه الإجراءات تقوض الأصوات المعتدلة وتزيد تعميق الهوة بين الجانبين. كما إنني شجبت ممارسة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء لسياسة الاحتجاز الإداري وسوء المعاملة في الحجز. وبالمثل، فإن إعدام حماس للسجناء في غزة أمر غير مقبول إطلاقا، وأنا أواصل انتقاد فرض قيود على حرية التعبير من

جانب السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، بما في ذلك ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويمثل غياب الوحدة الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض المحتلة عقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين. ولا يزال العجز عن تنظيم انتخابات عامة فلسطينية من بين أوضح الدلائل على هذا التفكك وعلى هشاشة العملية الديمقراطية الفلسطينية. ولا يمكن التغلب على الانقسامات بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلا بتشكيل حكومة فلسطينية شرعية واحدة وشاملة للجميع على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب أن نحث على تجديد الشرعية الديمقراطية للقيادة والمؤسسات الفلسطينية وضمان تمثيلهما لجميع الفلسطينيين. ومن غير المقبول أن تظل حماس تفخر بميثاق معاد للسامية، يطمح إلى محو إسرائيل من الوجود. وعلى حماس أن تنبذ نهائيا استخدام العنف وأن تعترف بحق إسرائيل في الوجود جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية، وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة بين الطرفين.

وقد خطت السلطة الفلسطينية، على مدى السنوات العشر الماضية، خطوات واسعة في بناء مؤسساتها. واعترف المجتمع الدولي، في عام ٢٠١١، بأن هذه الإنجازات تجعل السلطة في وضع جيد يمكنها من إقامة دولة. وحصلت فلسطين على مركز دولة مراقبة غير عضو في عام ٢٠١٢، وشهِدتُ، إلى جانب الرئيس عباس، رفع العلم الفلسطيني للمرة الأولى في الأمم المتحدة في العام الماضي. ومع ذلك، لا يزال الاحتلال والافتقار إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية يقوضان تطلعات فلسطين إلى بناء دولة وحكم ديمقراطي.

لا يمكن المبالغة في القول بمحورية التحديات التي تواجه غزة. فقد أدى الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حماس على إسرائيل طيلة عقد من الزمن إلى إقناع الكثير من الإسرائيليين بأنه لا أمل في السلام. وبعد ثلاثة نزاعات وحشية، أدت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية الخانقة والانقسام السياسي المستمر منذ عقد إلى سقوط مليوني فلسطيني في هوة مأساة إنسانية من غير أمل في أفق سياسي. وقد رأيت هذا الدمار خلال رحلاتي الأربع إلى غزة. ولا بد لي من التحذير، كما ذكرت مرارا، من أن غزة برميل بارود. ويكاد يكون من المؤكد أنه سينفجر ما لم تُرفع القيود على التنقل والوصول ويتم تلبية الاحتياجات الإنسانية؛ وما لم تتوقف الهجمات الصاروخية ويتوقف بناء الأنفاق والتهريب؛ وما لم يُحرز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية، تكون غزة جزءا لا يتجزأ منها يعيش في سلام.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود التي يبذلها الزملاء في الأمم المتحدة الذين يعملون بمثابرة وتفان من أجل تعزيز السلام ومنع وقوع مزيد من أعمال العنف. وأود أن أبدأ بالإشادة بموظفي الأمم المتحدة الـ ٢٤ الذين كانوا يعملون في الأرض الفلسطينية المحتلة والذين قتلوا أثناء أداء واجبهم خلال فترة ولايتي. وستظل تضحياتهم ماثلة في الأذهان. وتوفر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عنصر استقرار تمس الحاجة إليه لعدد ٥,٣ ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة. وهي لا تزال تواجه تحديات مالية خطيرة. وإنني أحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مساهماتها للوكالة.

ويضطلع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بدور أساسي في تضييق هوة الخلافات بين جميع الأطراف، حيث يقوم بتيسير التفاوض ويعمل مع الشركاء في المنطقة والشركاء الدوليين. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري في ظل ظروف صعبة لتقديم الإغاثة إلى الفلسطينيين الضعفاء وللمساعدة في بناء مؤسسات وسياسات دولة فلسطينية مستقلة مستقبلا.

عبرت عن رأيي خلال السنوات العشر الماضية بأنه يجب علينا ألا نقبل أبدا بالتحيز ضد إسرائيل داخل هيئات الأمم المتحدة. وقد أفرزت عقود من المناورات السياسية كمًّا غير متناسب من القرارات والتقارير والمؤتمرات التي تنتقد إسرائيل.

وفي العديد من الحالات، أعاق هذا الواقع قدرة الأمم المتحدة على أداء دورها بفعالية بدلاً من مساعدة القضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل إدراك أن الواقع حيث تُبقي دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون الشعبَ الفلسطينيَّ تحت الاحتلال العسكري سيواصل توليد الانتقادات والدعوات إلى المساءلة.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، أدعو مجلس الأمن إلى التأكيد دون تحفظات على أنه لا بديل لحل الدولتين. يرسخ الوضع الراهن واقع الدولة الواحدة التي تقوم على احتلال ونزاع دائمين. ويجب ألا نتخلى عن حق فلسطين في الوجود، تماماً كما يجب أن نحمي حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن مع جيرانها.

وأحث المجلس على استكشاف الإمكانات الهائلة للحوافز والبدء فوراً بوضع إطار متفق عليه، بالتشاور مع الطرفين، للنهوض بحل نهائي للنزاع على أساس المفاوضات المباشرة. ويمكن أن يكون المؤتمر القادم في فرنسا فرصة للبدء في تلك المناقشة.

تُقدم مبادرة السلام العربية فرصة لوضع تسوية شاملة للنزاع. ولكن لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بين الإسرائيليين والعرب من دون إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية.

قبل عشر سنوات، دعا سلفي، كوفي عنان، إلى تنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بغية تسهيل وتعزيز المفاوضات المباشرة. وإنني أعتقد تماماً بأن تلك المجموعة لا تزال بالغة الأهمية.

ومنذ أن أصبحتُ الأمين العام، قمت بزيارة المنطقة ١١ مرة، بما في ذلك أثناء فترات الحرب. وطوال عشر سنوات، ألححت على الإسرائيليين والفلسطينيين ليبدؤوا الإيمان بمستقبل مشترك، تجمعه روابطهم التاريخية والدينية والوطنية بالأرض والتي لا يمكن إنكارها. لكن تلك التطلعات لم تتحقق. وسأظل عاقداً الأمل على أن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين قد تعبوا من لعبة شد الحبل على الروايات التاريخية.

ولكن الأمل وحده لن ينهي الاحتلال أو يخلّص الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من مخاوفهما المشروعة. ويجب أن يكون هناك تحول كبير إلى الإجراءات الشجاعة والملموسة التي تتخذها الأطراف والتي تتيح مفاوضات مجدية. وستواصل الأمم المتحدة المساعدة في تلك العملية.

وفي نهاية المطاف، يتوقف الأمر على الإسرائيليين والفلسطينيين لصنع السلام – فلا يمكننا أن نصنعه لهم. ويجب عليهم إعادة بناء الثقة في بعضهم باعتبارها السبيل الوحيد لمعالجة المخاوف والشكوك التي أدت إلى الاستقطاب الشديد الذي نراه اليوم. وفي الوقت نفسه، فإننا جميعا يمكننا – بل يجب علينا – أن نساهم في بناء الثقة، التي تمس الحاجة إليها في الشرق الأوسط والعالم اليوم. وهذا العمل يجب أن يبدأ الآن، قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ماكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة في سورية قاتمة. لقد سقطت حلب. وبات مصير عشرات

الآلاف من المدنيين مبهماً. ورغم النداءات القوية من أعضاء مجلس الأمن وغيرهم، لا يزال المدنيون يعانون.

وقد استخدمت نيوزيلندا العبارات القوية في هذه القاعة لوصف إجراءات روسيا، ونحن نقف إلى جانبهم. والواقع أن روسيا وإيران والحكومة السورية تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن كفالة حماية المدنيين. يجب أن يتيحوا المجال للأمم المتحدة كي تقوم بعملها في إيصال المعونة لمن هم في حاجة إليها وضمان سلامة الأشخاص الذين بقوا وأولئك الذين يرغبون في المغادرة.

سيجتمع مجلس الأمن وراء الأبواب المغلقة قريباً للحديث عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة زيادة المشاركة في شرق حلب. لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من الوفاء بمسؤولياته. وما لم يتغير ذلك، نرى أن عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة يمثل خطوة مقبلة مناسبة.

وفي معرض توجيه الشكر إلى معالي الأمين العام على إحاطته الإعلامية الأخيرة بشأن الشرق الأوسط، من الصعب ألا يصدمنا كم هو مألوف كثير مما باح به: استمرار التحريض والعنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين العاديين واستمرار برنامج المستوطنات، مما يقوض آفاق فلسطين قادرة على البقاء، ويتحدى مصداقية أي التزام بحل الدولتين.

وعند الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية اليوم والإحاطات الإعلامية الأخيرة للمنسق الخاص للأمين العام، يغدو من الصعب أن نفهم كيف يمكن للمجلس أن يكون صامتاً عندما يجري بوضوح تقويض أفق حل الدولتين. ومنذ عام ١٩٤٧، تبنى المجلس والمجتمع الدولي فكرة دولتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، بوصفها الأساس الوحيد المقبول من أجل حل هذه المسألة – كما تأكد في أوسلو ومدريد وفي عدد من قرارات مجلس الأمن. ولكن قيل لنا بكلمات بسيطة وموجزة إن التطورات الجارية على أرض الواقع الآن تهدد بقاء حل الدولتين، وأن الناس على أرض الواقع يفقدون الأمل في حل الدولتين، مع كل العواقب التي تتبع ذلك.

ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7820)، شهدنا تعقد الحالة بفعل التشريعات المعروضة أمام الكنيست والتي يمكن أن تؤدي إلى إضفاء الصفة القانونية على المستوطنات والبؤر الاستيطانية، بما في ذلك على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وشهدنا منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة فرصاً ضائعة للنهوض بالمصالحة الفلسطينية.

وشاركنا في الماضي في هذه المناقشات وأعربنا عن شعورنا بالإحباط إزاء التحديات والعيوب من جميع الأطراف، ولكننا أعربنا أيضاً عن التفاؤل بأننا نرى بطريقة ما الطرفين يجدان طريقهما إلى طاولة المفاوضات. وقد كان ذلك صعباً، ولكننا الآن ننتقل إلى الأصعب. ننتقل الآن إلى الحيز حيث تخبرنا الحقائق الواضحة أن القوى المؤثرة حالياً ستقوض بلا رجعة منظور الدولتين اللتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب.

ومن الصعب أن نرى في التشريع المعروض الآن على الكنيست أي شيء سوى التحدي المباشر لفكرة حل الدولتين والتحدي المباشر للقرارات التي سبق أن اعتمدها المجلس.

فأين يترك ذلك المجلس؟ مضت ثمانية أعوام منذ آخر مرة اعتمد فيها المجلس مشروع قرار بشأن هذه القضية. وخلال تلك الفترة، قُدّم عدد كبير من الأسباب لتوضيح السبب في أن المزيد من تصريحات المجلس يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية أو تأتي سابقة لأوانها. ولكن عندما يُخبر الأمين العام وممثلوه المجلس بأن الأمر لم يعد يقتصر على أن الناس على الأرض يفقدون الأمل في حل الدولتين، بل يجري تغيير الحقائق على أرض الواقع لجعل حل الدولتين غير قابل للحياة، فيبدو لي أن المجلس يجب إما أن يؤكد من جديد، بالنيابة عن المجتمع الدولي، الالتزام الثابت بحل الدولتين أو ينبغي أن يبدأ بتحويل انتباهه إلى مسؤولياته في حالة وجود دولة واحدة لا اثنتين.

يقودنا مستقبل الدولة الواحدة بوضوح إلى أماكن لا يود أن يفكر فيها أي صديق لإسرائيل.

وما فتئ بلدي يعمل مع الزملاء أعضاء المجلس على مشروع نص من شأنه أن يعيد تأكيد حل الدولتين ويدعو بوضوح لوقف العنف والمستوطنات، التي تهدد بتقويض هذه العملية. نرحب كثيراً بإعلامنا بأن الزملاء العرب يعملون على نص لهذا الغرض.

لقد حان الوقت لنا، نحن جميع أعضاء المجلس، كي نكف عن كوننا متفرجين ونعمل كأوصياء على حل الدولتين كما ينبغي لنا أن نكون.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، حيث من المرجح أن تكون هذه الجلسة العلنية هي الأخيرة له بشأن هذه المسألة. وأريد أن أشكره على نشاطه الذي لا يفتر بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. إنه ملف صعب ومحبط، في معظم الأوقات، لكنه لم يتوان في تصميمه على وضع نهاية لإحدى أطول المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس أمدا. وأتفق مع كل كلمة قالها في إحاطته الإعلامية التي قدمها توا. ولكن ربما أريد أن أتكلم اليوم مع أخذ خلفه في الاعتبار. فهو يواجه تحديا قد فشلنا نحن – بأوسع معنى ممكن – في معالجته على مدى أكثر من ٦٠ عاما.

وبالتالي، ما الذي يمكننا أن نفعله، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، للتأكد من ألا يضطر الأمين العام التاسع للأمم المتحدة لتحمل إحباطات أسلافه؟ ما الذي يمكننا القيام به معا لضمان أن يتمتع شعبا إسرائيل وفلسطين بعقود من السلام بدلا من الانزلاق إلى عقود أخرى من الانقسام والكراهية؟ وأود أن أركز على ثلاث مسائل تمس فيها الحاجة إلى أنشطتنا، وهي: المستوطنات غير القانونية، وغزة، والتحريض والعنف.

إن موقف المملكة المتحدة بشأن المستوطنات واضح. وهو موقف أعتقد أننا نتشاطره جميعا حول هذه الطاولة. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتبتعد بنا كثيرا عن تحقيق حل الدولتين الذي نريد جميعا أن نشهده. وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط هذا العام، فإن الحالة لا تزداد إلا سوءا. وعلى نحو ما قال وزير خارجية نيوزيلندا، فإننا نشعر بقلق خاص إزاء مشروع قانون تنظيم الأراضي في الكنيست، الذي من شأنه إضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. فإذا جرى تمرير مشروع القانون هذا، سيكون ضربة خطيرة لآفاق حل الدولتين. وسيمهد السبيل لزيادة هائلة في المستوطنات في عمق أراضي الضفة الغربية وسيوجد المزيد من المظالم واليأس والغضب فيما بين الفلسطينيين. وتثير المملكة المتحدة بانتظام مسألة المستوطنات مع إسرائيل، على جميع المستويات. وقد أثارها وزير الخارجية عندما اجتمع مع رئيس الوزراء نتنياهو في ٣٠ أيلول/سبتمبر. لكن ينبغي لنا أيضا استخدام صوت المجلس في توجيه هذا النداء، لحث إسرائيل على وقف سياستها للتوسع الاستيطاني بحيث يمكن إزالة هذا العائق الخطير القائم أمام تحقيق السلام.

وبالانتقال إلى غزة، فمن الواضح أن هناك خطرا حقيقيا يتمثل في العودة إلى التراع. وكما شهدنا في تشرين الأول/أكتوبر، فقد استمرت الهجمات الصاروخية، وكذلك الردود الإسرائيلية. ينبغي أن نتكلم بصوت عال وبوضوح في القاعة. يجب أن تتوقف الجماعات المسلحة في غزة بشكل دائم عن إطلاق الصواريخ والهجمات الأخرى ضد إسرائيل. لكن المصاعب في غزة تتجاوز الأعمال المرفوضة من جانب تلك الجماعات. إذ يقدر أن ٩٠ في المائة من المياه في غزة غير صالحة حتى للاستخدام الزراعي، وأن غزة لا تزال تشهد أعلى معدلات البطالة في العالم. وثمة تقدم يجري إحرازه – فقد

أعيد بناء مرافق التعليم والصحة إلى حد كبير – بيد أن إعادة الإعمار أبعد ما تكون عن الاكتمال. وهناك حاجة إلى تركيز الجهود على إعادة بناء المساكن وإنعاش الاقتصاد، وتحفيز الصادرات، وإيجاد فرص العمل. ولذلك فإننا نشجع السلطات الإسرائيلية على تحسين حصول سكان غزة على المياه النظيفة وتحسين تدفق مواد البناء اللازمة إلى قطاع غزة، مثل الأسمنت. وبالتزامن مع ذلك، دعونا نسلم بأن هناك حاجة أيضا إلى ما نقدمه من دعم. يجب على المانحين الوفاء بالتزاماتهم المتعهد بها في مؤتمر القاهرة الدولي بشأن فلسطين لإعادة إعمار غزة. فلا يزال الكثير منها معلقا. والمملكة المتحدة على استعداد للقيام بدورها.

وانتقل إلى النقطة الثالثة من بياني، يسرنا أن نرى انخفاض مستويات العنف في الأشهر الأخيرة، ولكن هناك الكثير مما يتعين على الطرفين بذله لنزع فتيل التوتر ومنع التحريض. ولا يمكننا أن نقلل من شأن المدى المدمر للغة العنصرية ومعاداة السامية والكراهية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. يجب أن نشجب، معا، التحريض على جانبي النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما في ذلك أي تعليقات تثير الكراهية والتحيز. ومن المحزن أن هذه الكراهية لا تقتصر على الأقوال وحدها. تروعنا الهجمات الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين. ويروعنا العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون ضد الفلسطينيين. وندين إدانة قاطعة جميع هذه الحوادث.

وقبل أن أختتم كلمتي، أدرك أن إحراز تقدم في نهاية المطاف سيحتاج لأكثر من عبارات المجلس. كما أننا بحاجة إلى العمل مع الشركاء في المنطقة وعلى الصعيد الدولي لتحقيق تحسينات على أرض الواقع وبناء الثقة بين الطرفين، إذا أردنا ضمان إحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات مجدية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتعين على المجلس أن يتخذ الإجراءات المناسبة لدعم تلك الجهود. ونعتقد أن هناك جدوى واضحة في اتخاذ قرار للمجلس يحظى بدعم كل من القاعة. وسنقوم بتقييم أي اقتراح ينشأ بناء على أسسه الموضوعية وعلى أساس ما إذا كان يدعم إحراز تقدم نحو تحقيق السلام، وهناك الكثير مما يمكننا جميعا الاتفاق عليه، وآمل أن نتمكن من إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم في الأيام والأسابيع القادمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نلاحظ مع الأسف أن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال متوترة ومتفجرة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ما برحت الحالة على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني تتدهور باستمرار. والمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين مجمدة بحكم الأمر الواقع. وبعد انتهاء جولة من الاتصالات الإسرائيلية – الفلسطينية استمرت لتسعة أشهر تحت رعاية الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ – دون تحقيق أية نتائج ملموسة – أصبحت الحالة في عملية الشرق الأوسط أسوأ بكثير، كما يتضح من الاشتباكات التي تحدث بصورة منتظمة في الضفة الغربية، واندلاع أعمال العنف التي يعاني منها المدنيون المسالمون الفلسطينيون والإسرائيليون، وانتهاكات وقف إطلاق النار في غزة.

وندين بقوة ودون شروط أي أنشطة إرهابية تؤجج الأجواء المتوترة بالفعل في المنطقة. يجب أن نضع حدا للعنف. ونحن قلقون للغاية إزاء الإجراءات الانفرادية التي تتخذها إسرائيل مما يخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع. فالحكومة الإسرائيلية – على الرغم من الإدانة القاطعة من جانب المجتمع الدولي – تواصل بناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، وتدمير المنازل الفلسطينية. كل هذه الأفعال تقوض آفاق حل الدولتين، الذي لا بديل عنه، على نحو ما يدرك طرفا النزاع والمجتمع الدولي ككل.

وتحاول روسيا، بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، إنعاش المفاوضات وإيجاد أفق سياسي من جديد في عملية السلام. ونحيط علما بتقرير المجموعة الرباعية، الصادر في ١ تموز/يوليه، عن حالة عملية السلام، ونرى أنه شكل موحد لرسالة من المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ الطرفين للتوصيات الواردة في ذلك التقرير بحسن نية من شأنه أن يسهم في تحسين الحالة والتغلب على انعدام الثقة المتبادل.

ويعد الانقسام في الصفوف الفلسطينية من العقبات الرئيسية أمام استئناف عملية السلام. ونحن عازمون في المستقبل على مواصلة جهودنا لاستعادة الوحدة الفلسطينية، على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية.

ونشعر بقلق خاص إزاء الحالة في غزة. فالحالة الإنسانية هناك غاية في الصعوبة. مما يعني أن الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة لا يمكنهم التطلع إلى أي نوع من المستقبل، مما يسهم في تطرفهم، الأمر الذي يصب في مصلحة المتطرفين. ونتشاطر آراء المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى وضع حد للحصار المفروض على غزة في أسرع وقت ممكن.

وسيصادف العام المقبل مرور ٥٠ عاما منذ اعتماد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهو أحد الوثائق التأسيسية للأساس القانوني لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونلاحظ مع الأسف أنه، وبعد نصف قرن، لم تُعالج الأسباب الجذرية للنزاع المزمن الذي طال أمده وأن آفاق التوصل إلى تسوية سلمية قاتمة للغاية. وفي سياق النزاعات الجارية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإن الحالة يمكن أن تؤدي إلى أسوأ العواقب المحتملة.

لقد أثارت الاضطرابات والفوضى المستمرتين اللتين بدأتا قبل ست سنوات، وأطلق عليها بسذاجة وعلى عجل ”الربيع العربي“، مشاكل هائلة معلقة دون حل. اليمن وليبيا، اللتان كثيرا ما كانتا توصفان على أنهما من نماذج عملية إرساء الديمقراطية، لا يزالان يعانيان من سفك الدماء والصراع على السلطة. وثمة حالة خطيرة في العراق، والنزاع الدائر في سورية قد وصل إلى أبعاد مأساوية. لقد ظهرت منطقة واسعة النطاق من الاضطرابات والفوضى جراء التصرفات الرعناء قصيرة النظر من بعض البلدان، والتي اتسمت بالتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولات تغيير الأنظمة المارقة لفرض وصفاتها من أجل الديمقراطية دون مراعاة للخصوصيات التاريخية والثقافية والدينية لدول الشرق الأوسط، فضلا عن الانخراط المباشرة من جانب تلك الدول.

وبطبيعة الحال، فإن الإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بهم قد استفادوا من تلك الحالة. وعموما، فهناك مجموعة كاملة من البلدان في المنطقة، دمرت مؤسسات الدولة فيها وأصبحت المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية الإنسانية شديدة، مما أثار موجة غير مسبوقة من الهجرة.

ومنذ بداية الأزمة السورية، ما فتئت روسيا تدعو للتوصل إلى حلها سلمياً، مع احترام سيادة البلد وسلامة أراضيه. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن حل سياسي، يقوم على أساس حوار شامل بين السوريين، على أن يضمن في الوقت نفسه وقف الأعمال العدائية وزيادة الوصول الإنساني ومواصلة الكفاح ضد الإرهاب.

هذا هو بالضبط الموقف المعقد المكرس في بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، وفي قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وفي القرارات المماثلة للفريق الدولي لدعم سورية. وبفضل عمليات القوات الجوية الروسية، تمكنا من منع الإرهابيين من الاستيلاء على دمشق وتقويض القدرات العسكرية

والاقتصادية للجماعات الإرهابية وتحرير مساحات واسعة من الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقدم المساعدة في إجراء حوار بين الحكومة السورية وممثلي المعارضة السورية الداخلية والخارجية بهدف إيجاد توافق سوري مشترك بشأن تسوية سياسية ودبلوماسية للأزمة.

والاتحاد الروسي يواصل بذل كل جهد ممكن لترع فتيل التوتر وحل المشاكل الإنسانية الأكثر حدة في سورية، وخصوصاً في حلب، حيث توشك الأنشطة العسكرية على الانتهاء ويستمر انسحاب المقاتلين وأسرهم من الجزء الشرقي من المدينة. وفي الوقت نفسه، يجري تقديم مساعدات إنسانية وطبية واسعة النطاق للسكان السوريين المتضررين من النزاع. وخلال الأيام القليلة الماضية، تم توجيه التدفق الرئيسي للمساعدات الإنسانية الروسية إلى حلب. ونعتقد أن المهمة الأكثر إلحاحاً الآن هي إنهاء النشاط العسكري بصورة شاملة واستئناف المفاوضات بين السوريين. وقد أكدت دمشق أكثر من مرة استعدادها للمشاركة في هذه المفاوضات.

في العراق، ما زالت المواجهة العنيفة والمعركة ضد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مستمرة. وبعد خسائر وهزائم رهيبة، تمكنت القوات العراقية من استعادة السيطرة على مدينتي الرمادي والفلوجة بما لهما من أهمية استراتيجية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبمساعدة ما يسمى تحالف مكافحة الجماعة الإسلامية في العراق والشام، بدأت العملية العسكرية لتحرير الموصل، المعقل الرئيسي للإرهاب في البلاد. وكما نفهم، لا يزال من السابق لأوانه الحديث عن انتصارات كبيرة. وفي غضون ذلك، تدهور الوضع الإنساني بشكل خطير خلال الحملة المستمرة منذ شهرين؛ فعدد المشردين داخليا يتجاوز ٩٠ ٠٠٠ شخص، وأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ آخرين في حاجة إلى مساعدة عاجلة.

والوضع في اليمن وليبيا خطير للغاية أيضاً. ووفقاً للمنظمات الإنسانية الدولية، فإن ٨٢ في المائة من مجموع سكان اليمن الذي يبلغ ٢٧ مليون نسمة اليمن بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ففي كل عشر دقائق يموت طفل يمني من الجوع.

ونتيجة لتفكك الهياكل الحكومية وفراغ السلطة الناشئ بحكم الأمر الواقع، أصبحت ليبيا نقطة عبور للمهاجرين الذين يسعون إلى عبور البحر إلى أوروبا وأرضاً خصبة للإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتهريب الأسلحة وتهريب المخدرات. ومنذ مطلع العام، وصل أكثر من ٣٢٨ ٠٠٠ من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عن طريق عبور البحر المتوسط.

الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانتشار الأنشطة الإرهابية خارج تلك المنطقة يوضح، مرة أخرى، أنه في عالمنا اليوم لا توجد دولة واحدة بمأمن من خطر الإرهاب، وما من دولة واحدة يمكنها أن تجلس جانباً في واحة من الأمن. وعلى هذا الأساس، نرى أنه من الأهمية الفائقة أن تتضافر الجهود، استناداً إلى مبدأ الأمن الذي لا يتجزأ، كيما يتسنى مكافحة الإرهاب والتطرف وتشكيل جبهة عالمية بحق لمكافحة الإرهاب.

إن روسيا لا تسعى لجني أرباح جيوسياسية من عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، أو لتأكيد نفوذها من خلال إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط. إننا نؤيد القيام بعمل حاسم لتدمير داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، أينما كانت، وندعو لإيجاد حل سريع لكل الأزمات من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، بما يتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي. نحن نؤيد تدابير ملموسة وناجعة لتحسين الأوضاع الإنسانية وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وإحياء المنطقة. وتلك المهام الملحة لا يمكن أن تعالج إلا في إطار تعاون دولي نشط وفعال.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. والصين تشيد بالجهود الدؤوبة للأمين العام لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

قضية فلسطين تكمن في صميم مشكلة الشرق الأوسط الكبرى. والحالة في فلسطين اليوم وخيمة. ومحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل في مأزق دفين، مع وقوع اشتباكات عنيفة بشكل مستمر، جنباً إلى جنب مع أزمات إنسانية خطيرة. وعلى وجه الخصوص، فإن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يقوض آفاق الحل القائم على دولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بمزيد من الإلحاح، وأن يتخذ إجراءات ملموسة ويساعد على التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية من دون تأخير. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعضد إقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، وهو السبيل الصحيح للمضي قدما. ووجود دولة فلسطين، على أساس حدود ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها وتتمتع بالسيادة الكاملة، هو حق للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف.

ويتعين على الأطراف المعنية أن تمضي قدماً بثبات في عملية السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن المنطبقة. وعلى المجتمع الدولي أن يشجع فلسطين وإسرائيل على الالتزام بالمسار الصحيح لمحادثات السلام. وينبغي للجانبين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد للتوترات. وعلى إسرائيل أن تكون البادئة بإبداء حسن النية من خلال وقف بناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين، وذلك لتهيئة ظروف مؤاتية لاستئناف محادثات السلام. والأطراف المعنية ينبغي أن تتحلى بالرؤية والتبصر، انطلاقا من المصالح الأساسية الطويلة الأجل لكلا الشعبين، وأن تسعى إلى استئناف محادثات مثمرة في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة جهوده وتقديم الدعم الفعال لعملية السلام في الشرق الأوسط. والصين تدعم كافة جهود السلام الرامية إلى وقف تصعيد التوتر بين فلسطين وإسرائيل وتحقيق حل الدولتين. نحن نؤيد إنشاء آليات أكثر فعالية للمساعدة في إحلال السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد أيضاً الفكرة الداعية إلى ضرورة اضطلاع المجلس بمسؤولياته والتصرف دون إبطاء لمعالجة الشواغل المشروعة لفلسطين والدول العربية على نحو إيجابي. وفي تلك العملية، يجب على الأطراف المعنية تعزيز التنسيق مع فلسطين والدول العربية تحقيقاً للتآزر.

والصين داعم قوي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني، وهي وسيط نشط للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكعضو دائم في مجلس الأمن، فإن الصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في أقرب الآجال.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على التقييم الثاقب الذي شاركنا إياه للتو بعد عشر سنوات من إدارة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بل ولالتزامه دون انقطاع بالتعامل مع هذه المسألة الحساسة.

وللأسف، لا يمكننا أن ننازعه في تقييمه بشأن التهميش المتعنت لحل الدولتين، فما زال هو الحل الوحيد الذي يستجيب للتطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين للعيش في سلام. وفي حين أن المناخ الذي أصاب عملية السلام في العامين الأخيرين بالشلل هو مسؤولية مشتركة، لا يمكن إنكار أن المستوطنات الإسرائيلية المستمرة هي التحدي الرئيسي لتنفيذ

حل الدولتين. والمشروع الاستيطاني نتاج سياسة متعمدة تزداد وضوحاً أكثر فأكثر، أي تقليص أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويمكننا أن نرى ذلك في طرق مختلفة: ضم المنطقة جيم ومواردها الطبيعية بحكم الأمر الواقع، وعمليات نقل السكان، وإعاقة حركة السكان، وهدم المنازل والبنى التحتية الإنسانية ووضع خطة لشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية.

وإن من مسؤوليتنا أن نُدين تلك السياسة بشدة وجماعياً، لأننا مقتنعون بأنها تقودنا إلى كارثة، ليس للفلسطينيين وحدهم، بل لإسرائيل أيضاً.

ثانياً، تشكل تغذية نزعة التطرف وأعمال العنف والإرهاب والتحريض على العنف أيضاً مخاطر مستمرةً يمكن أن تؤدي إلى انزلاق سريع نحو اشتعال الوضع بصورة تخرج عن السيطرة. وقد شهدنا ذلك في مناسبات عديدة جداً، حيث نشبت ثلاث حروب في غزة خلال سبع سنوات واندلعت موجة من أعمال العنف التي بلغت ذروتها بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وهذا العنف يقوِّض بشدة آفاق قيام دولتين، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

أخيراً، لا غِنى أيضاً عن التقدم في المصالحة الفلسطينية.

إنَّ ما يُسمَّى الوضع الراهن في الشرق الأوسط يشكِّل في حقيقة الأمر، ومنذ سنوات عديدة، نكسة – نكسة يومية للناس وللسلام. ومع كل يوم يمر، نرى المزيد من التهديدات للحل القائم على وجود دولتين، والذي ينبغي أن يكون، أكثر من أي وقت مضى، بَوْصلتنا المشتركة. وفي ضوء هذه الخلفية وبهذا التصميم، قدَّمت فرنسا، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد فرانسوا أولوند، ووزير الخارجية، السيد جان – مارك إيرو، في الربيع الماضي مبادرة تهدف إلى إيجاد سبيل للخروج من المأزق الراهن. ومع أنَّ العملية السلمية قد حُجِبت جزئياً بفعل الأزمات الخطيرة في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، فإنَّ هدفنا الرئيسي كان ولا يزال إعادة هذا النزاع إلى صُلب الأولويات السياسية للمجتمع الدولي.

ومنذ البداية، وفي كل مرحلة، بقي نهجنا شفافاً أمام الأطراف وشاملاً للجميع ومُنسقا، بالتأكيد، مع الجهود المبذولة، وبخاصة جهود المجموعة الرباعية وشركائنا العرب. وكان الاجتماع الوزاري الذي عُقِد في باريس في ٣ حزيران/يونيه بمثابة المرحلة الأساسية الأولى من عملية التعبئة الدولية لإنقاذ وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، بدأ العمل الجوهري مع جميع الشركاء الراغبين في المساهمة في إعداد حزمةٍ شاملة من الحوافز، وهي حزمة تهدف إلى إثبات أن السلام لن يعود سوى بالنفع على الطرفين وأنَّ للحالة الراهنة تكلفة: تكلفة على التنمية الاقتصادية للإسرائيليين والفلسطينيين وتكلفة على إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وتكلفة على استقرار المنطقة بأسرها وازدهارها. ونتيجة لذلك العمل المستمر منذ نحو سنة، ستنظم فرنسا مؤتمراً دولياً في كانون الثاني/يناير، يجمع بين كل الدول الشريكة المناصرة للسلام. وهدفنا هو عرض مساهمات المجتمع الدولي في إعادة إطلاق العملية التفاوضية والتوصل إلى اتفاق سلام وتنفيذه.

أولاً، تأكيد دعمنا جماعياً مجدداً للتوصل إلى حلٍّ قائم على وجود دولتين. وفي ظل استمرار الحالة في التدهور، نحن عازمون على التذكير بأن هذا الحل هو السبيل الوحيد الممكن لإنهاء النزاع وبالتالي تهيئة آفاق سياسية، من شأنها أن تعكس اتجاه الدوَّامة السلبية التي نشهدها ميدانيا وتُعيد إيجاد زخم إيجابي. ثانياً، من شأن تعزيز التزام دولي يستند بصفة خاصة إلى إطار متَّسق من الدعم والحوافز الملموسة، دعم استئناف وإنجاح الحوار بين الطرفين. ونحن جميعاً نعلم أنَّ الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم هم الذين يستطيعون تحقيق السلام مباشرة. ولكن يجب أن نعترف بأنَّ الظروف اليوم غير مؤاتية لاستئناف تلك المفاوضات.

لذا، تسعى مبادرتنا إلى تعزيز تضافر الجهود في الاتجاه ذاته، وذلك من أجل إعادة تهيئة مناخ موات للحوار والمفاوضات، ولكي نظهر للطرفين إلى أي مدى يصب تحقيق السلاح في مصلحتهما. وإذا لم نتَّخذ إجراءً حاسماً في هذا الاتجاه، فإنَّ الحل القائم على وجود دولتين سيواصل الاختفاء كالسراب في الصحراء، على الرغم من أنه لا يوجد بديل صالح يلبِّي حقاً التطلعات المشروعة للطرفين. ولذا، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا، قبل أن تضيع منا هذه الفرصة، لمنع هذا الانحراف عن المسار، والذي نُذكر مجدداً بأنه لن يؤدي أبداً إلى إيجاد حلٍّ عادل ودائم للنزاع، وسيواصل تهديد التوازن في المنطقة.

إن هذا هو مغزى الجهود التي تبذلها فرنسا، بالاشتراك مع جميع شركائها، من أجل إعادة توليد زخم إيجابي، يستند إلى الحلِّ القائم على وجود دولتين. ونناشد بشكل خاص أعضاء مجلس الأمن تقديم الدعم للاضطلاع معاً بمسؤوليتنا التاريخية عن تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ وفد بلدي ممتنٌّ لمعالي الأمين العام بان كي – مون على حضوره وإحاطته الإعلامية اليوم. ونحن نشكره على تقييمه الصريح ورسالته القوية، ونقدِّر جهوده الدؤوبة لتيسير إحلال السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما بشأن قضية فلسطين. وأنوِّه أيضاً بحضور معالي وزير خارجية نيوزيلندا، السيد موراي ماكولي. وتقدِّر ماليزيا التزام نيوزيلندا الثابت بالحثِّ على اتخاذ المجلس إجراءات لتهيئة الظروف الضرورية للسلام في المنطقة.

لقد قرر وفد بلدي أخذ الكلمة اليوم ليعرب عن موافقته على الآراء التي جرى الإعراب عنها حول الطاولة بشأن ضرورة اتخاذ المجلس إجراءً حاسماً ومحدداً بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بالانسجام مع مسؤولية المجلس في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

إن المجلس في حالة جمود منذ فترة طويلة جداً في ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو ما يتناقض مع الحالة المتدهورة في الميدان. وتؤكد ماليزيا ضرورة تهيئة الظروف اللازمة للسلام ودفع الطرفين قدُماً في الاتجاه الصحيح بغية إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. فمن الواضح أنَّ عدم القيام بأي شيء ليس خياراً لمجلس الأمن بصفته جهازاً مكلَّفاً بصون السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات فعالة وعاجلة لوقف وعكس اتجاه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وإنهاء الاحتلال غير الشرعي الذي يؤجج نزعة التطرف في المنطقة وخارجها.

لقد سمعنا على مر السنين تحذيرات متكررة من الأمين العام والمنسِّق الخاص، السيد ملادينوف، بشأن توسيع أنشطة الاستيطان التي تهدِّد بدفن الحل القائم على وجود دولتين. لكنَّ الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية استمرت في التزايد، على الرغم من طابعها غير القانوني الذي لا يمكن إنكاره في إطار القانون الدولي والتوصيات الواضحة في تقرير المجموعة الرباعية والإدانة واسعة النطاق من قبل المجتمع الدولي. وأفضت التطورات الأخيرة إلى شعور جديد للإلحاح، ولا سيما المحاولة غير المسبوقة في البرلمان الإسرائيلي لإقرار مشروع قانون لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، بما فيها تلك المقامة على أراض فلسطينية خاصة. وعلاوة على ذلك، قررت السلطات الإسرائيلية في الأسبوع الماضي المضي قدُماً في خطةٍ لبناء ٧٧٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية.

وكما سمعنا من المتكلمين في الاجتماع الذي عُقد بصيغة آريا بشأن المستوطنات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإنَّ تأثير المستوطنات على الفلسطينيين بعيد الأثر. فقد أدَّى توسيع الاستيطان إلى زيادةٍ في عنف المستوطنين وعمليات هدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم وعمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية

والسياسات التمييزية والحرمان من الهياكل الأساسية للتنمية والموارد الطبيعية. ويُمنع الفلسطينيون حتى من دفن موتاهم في المقبرة الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى لأنَّ السلطات الإسرائيلية استولت على أرضها. ومنذ مطلع هذا العام، هدمت إسرائيل ٨٦٦ مُنشأة فلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، ممَّا ألحق الضرر بأكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني، بات أكثر من ٢٠٠ ١ منهم بلا مأوى، ومن بينهم ٥٨٦ طفلاً. وتؤدي مشاعر الغضب والإحباط واليأس على نطاق واسع لا محالة إلى مزيد من التطرف في أوساط السكان المقهورين الذين لم يعد لديهم شيء يخسرونه.

إنَّ الأنشطة الاستيطانية تشكل أكبر تهديد منفرد للسلام والحل القائم على وجود دولتين. وقد تضاعف هذا التهديد وترسخ بمرور العقود بسبب تقاعس المجلس. وطال كثيراً انتظار تولِّي المجلس مسؤوليته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، وسعيه بصورة حثيثة إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية التي تهدد السلام والحل القائم على وجود دولتين.

والمجلس هو المسؤول عن المأزق الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن بوسعنا أيضا إصلاح ذلك الضرر إذا بقينا أوفياء لقيم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتمسكنا بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأكرر التأكيد على أن لدى المجلس أدوات مختلفة لم يحجم عن استخدامها في مختلف مناطق النزاع في العالم. ولا ينبغي أن يُستثنى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من ذلك. ورأينا كيف أن توفير الحوافز، سواء أكان ذلك في شكل مبادرة السلام العربية الشاملة أو بلايين الدولارات من المساعدات العسكرية المقدمة للحفاظ على أمن إسرائيل، لم يفعل شيئا لإقناعها بالمضي في اتجاه السلام أو جعلها تقدم أي تنازلات لدعم حل الدولتين. وبدلا من ذلك، فقد زاد ذلك من تشجيع إسرائيل على تكثيف أنشطتها الاستيطانية وترسيخ احتلالها القمعي.

علينا أن نكف عن مكافأة السلوك غير القانوني الذي يهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وعلينا أن نوقف حماية أولئك الذين انتهكوا باستمرار قرارات المجلس والقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وقانونية وسياسية عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي القمعي، ومعاقبة إسرائيل على أنشطتها الاستيطانية، وعلى سياسات الفصل العنصري وعلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن ضمان المساءلة ودعم الحق الأساسي في تقرير المصير. ولا ينبغي أن يترك المجلس بلا حول ولا قوة في انتظار قرار آخر.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وتقدر اليابان التفاني الذي أبداه الأمين العام في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد كانت الإحاطة المقدمة من الأمين العام اليوم تذكيرا محزنا بأننا غير قادرين على التعامل مع المسائل المستمرة المعرقلة للسلام وحل الدولتين في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية. وموقف اليابان هو أنها لن تعترف بأي تغيير انفرادي من جانب أي من الطرفين قد يخل بالحل النهائي. وفي هذا الصدد، تؤكد اليابان مجددا أن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وتحث إسرائيل على التجميد الكامل لهذه الأنشطة. ويساورنا قلق عميق إزاء الطرح الذي جرى مؤخرا لسن تشريع من شأنه أن يتيح المجال لإضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على البؤر الإسرائيلية غير المشروعة الموجودة على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تسوية المسائل المحيطة بعملية السلام، أولا وقبل كل شيء، عن طريق المفاوضات المباشرة. ونشعر ببالغ الانزعاج إزاء استمرار العنف بين

الجانبين. وعلى الرغم من أن مستوى العنف انخفض نسبيا في الأسابيع القليلة الماضية، لم تتم معالجة أسبابه الجذرية. إن أعمال العنف المستمرة من كلا الطرفين تتعارض أساسا مع التسوية السلمية. ومن المهم أن يتخذ القادة في كلا الجانبين خطوات لمنع العنف والتحريض على العنف، وأن يظهروا التزاما صادقا بعملية السلام.

وثمة اتفاق واسع النطاق داخل المجلس بشأن الحاجة الملحة إلى إنقاذ آفاق حل الدولتين. تؤيد اليابان المبادرات التي تستفيد منها عملية السلام في الشرق الأوسط. وتقدر اليابان الجهود التي تبذلها الأطراف المختلفة، وهي على استعداد للمشاركة بشكل بناء في تلك المبادرات. لقد أشار الأمين العام إلى أن المجلس لم يتخذ،على مدى السنوات العشر الماضية، سوى قرارين بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المخيب للآمال أن نتذكر أننا لا نزال نعالج نفس المسائل التي هدف هذان القراران إلى تناولها. ومن المهم للمجلس أن يبعث برسالة موحدة إلى الأطراف من أجل إعادة تأكيد الالتزام بالسلام. وتعتقد اليابان بضرورة أن تكون الرسالة التي سيتم بعثها فعالة ومجدية ولا لبس فيها، وأن تسهم في تعزيز عملية السلام جنبا إلى جنب مع المبادرات الأخرى. واليابان على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين في هذا الصدد.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر الموقف النشط للأمين العام بشأن المسألة، ونتشاطر فهم العديد من الدول الممثلة في القاعة الذي مفاده أن الوضع الراهن في الشرق الأوسط لا يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار، ويجعل آفاق حل الدولتين بعيدة المنال بصورة متزايدة. لذلك فإن الجهود الدبلوماسية الاستباقية، بما في ذلك من جانب المجلس، إلى جانب الرغبة المشتركة في الجانبين في الصراع، يمكن أن تضع الأساس لاستئناف العملية السياسية والابتعاد عن الجمود المستمر في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا يمكننا أن نسمح بالتلاشي التام لآمال السلام على كلا الجانبين. فمرور عقود عديدة بدون تحقيق سلام حقيقي أمر غير مقبول. ترحب أوكرانيا بأي جهد دولي يهدف إلى إيجاد دينامية جديدة للتسوية في الشرق الأوسط، والسعي إلى اغتنام الفرص لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ولذلك، فإننا نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها فرنسا لكسر الجمود في عملية سلام الشرق الأوسط. ولا نزال نأمل في أن تستجيب السلطات الفلسطينية والإسرائيلية للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في كانون الثاني/يناير من العام القادم في باريس، وستجلس على طاولة المفاوضات بغية محاولة إحياء آفاق التوصل إلى تسوية سلمية.

ومرة أخرى، يجب علينا الإعراب عن قلقنا الشديد حيال استمرار تجدد العنف في غزة والضفة الغربية. فالحادثة التي وقعت هذا الأسبوع، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أسفرت عن إصابة ضابطين إسرائيليين ومقتل شاب فلسطيني. إن الهجوم الذي وقع بالقرب من دار ضيافة المستشفى النمساوي في البلدة القديمة هو تذكير آخر لنا جميعا بالحاجة الملحة إلى العمل.

لا نزال مقتنعين بأن إقامة دولة فلسطينية مستقرة وسلمية وديمقراطية أمر يخدم المصالح الأمنية الطويلة الأمد لإسرائيل. بيد أن العملية الجارية للتوسع الاستيطاني وتقنين البؤر الاستيطانية لا يسهمان في عملية السلام التي تحتضر بالفعل، ويجب وقفهما. إن بناء المستوطنات في الضفة الغربية وحل الدولتين مساران متعاكسان.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته الوافية اليوم حول القضية المحورية بمنطقة الشرق الأوسط، الحاضرة في ضمائرنا والغائبة في هذا المجلس، وهي القضية الفلسطينية.

إلا أننا كنا نأمل في أن يصدر عن الأمانة العامة تقريرا مكتوبا للاسترشاد به في المستقبل حول ما تم خلال السنوات العشر الماضية، أو بالأحرى ما لم يتم، ولم يحل، وما عجز المجتمع الدولي وهذه المنظمة، بل وهذا المجلس تحديدا، عن تحقيق الحد الأدنى منه، وهو إنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث.

لقد اتفق المجتمع الدولي، وتوافق مرارا وتكرارا على ما يسمى بحل الدولتين، دولة إسرائيلية، وأخرى فلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧، قابلة للعيش وعاصمتها القدس الشريف. إلا أنه يبدو لنا أن هذا الاتفاق أو التوافق لم يعد يتخطى بيانات وتصريحات هنا وهناك، ومحاولات لحفظ ماء الوجه من خلال التباهي بالمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني. كما لو أن هذا الشعب كتب عليه توجيه الشكر والعرفان لاهتمام البعض بتحسين معيشته، في مقابل رضوخه لأن يتم تحديد مصيره ومستقبله لقوى خارجية تستولي على أراضيه، وتهدم منازله، وتهجر أبناءه، وتحاصره خلف الأسوار.

إن خلط الأوراق وغياب الحق بلغ بنا حدا غير مسبوق، فتسابق البعض لانتقاد محاولات تقنين البؤر الاستيطانية الجديدة بالأرض الفلسطينية المحتلة من جانب إسرائيل، متصورا أننا سنحتفي بهذا الانتقاد، أو أننا سنتغاضى عن حقيقة أن جميع المستوطنات بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، هي مستوطنات غير قانونية وفقا لجميع المواثيق والمعاهدات الدولية، بما في ذلك قرارات هذا المجلس، والتي يبدو أنها تحولت لحبر على ورق.

إن الاستيطان الإسرائيلي ليس مجرد أحد العراقيل التي تواجه السلام وحل الدولتين، إنما هو لب الأزمة وأساسها. فالقضية الفلسطينية هي أولا وأخيرا قضية أرض تم احتلالها بالقوة، وقضية شعب تم سلبه حقه في العيش بكرامة في وطنه.

ودعوني أذكِّركم بمبدأ سبق أن توافق عليه المجتمع الدولي، ثم دُفن حيا، وهو مبدأ ”الأرض مقابل السلام“.

إن اختلاف نمط ومستوى حرص البعض على الأوضاع الإنسانية بين بعض القضايا العربية وبين القضية الفلسطينية أصبح أمرا يستدعي المتابعة، بل يدعو في كثير من الأحيان إلى التعجب. فالأصوات والصرخات التي تخرق مسامع العالم لهفة على غياب الضمير والإنسانية في قضايا ما، تخبو وتُحتوَى عندما يأتي الحديث عن شعب لم تشهد أجياله الجديدة، بل رجاله وشيوخه، سوى ظلم فوق ظلم على مدار العقود الماضية.

وأدعو الجميع اليوم إلى أن يراجع نفسه وأن يتسق معها، وأدعو المجلس خلال الفترة القليلة المقبلة إلى التعامل بجدية مع التحدي الأكثر إلحاحا في الوقت الحالي، وهو احتمال زوال حل الدولتين.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على جهوده، التي نؤيدها.

لقد لخص لنا الأمين العام فترة العقد الماضي الذي لم يشهد تحسنا يذكر في الشرق الأوسط للأسف. ونشعر بالحزن والأسى إزاء تقييم الحالة اليوم، والذي لا يبدو مريحا إلا بالكاد. فما تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من عدد من الحروب الأهلية والطائفية، وإلى جانب وجود مختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة، فقد تحولت المنطقة إلى ساحة للمعارك الدائمة التي تسبب معاناة هائلة للسكان المدنيين خاصة في سورية والعراق واليمن.

وفي ضوء ما استمعنا إليه، فلا يسعنا أن نتجاهل حقيقة أن بعض الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن

ما زالوا يتحملون مسؤولية مشتركة عن تلك النزاعات. أما فيما يتعلق بمكانتهم في التاريخ فذلك ما سيكشف عنه الوقت وحده.

وفيما يتعلق بحل المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، فإن هذا موضوع يجب الإبقاء عليه بوصفه أولوية قصوى في جدول أعمال المنظمة ومجلس الأمن، وينبغي ألا نيأس على الرغم من المأزق الحالي. فمنذ تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٨، ما فتئت أوروغواي تؤيد إقامة دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وما فتئنا نتابع الحالة في المنطقة باهتمام شديد، ونحن في أشد القلق لعدم إحراز تقدم في إيجاد حل للنزاع بين فلسطين وإسرائيل بما تترتب عنه من عواقب إنسانية وسياسية وأمنية على كلا البلدين، علاوة على أثره على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وتؤكد أوروغواي تأييدها مجددا لحق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، وفي جو من التعاون المتجدد وخالٍ من أي تهديد أو أعمال من شأنها أن تزعزع السلام. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا للحل القائم على وجود دولتين مستقلتين، ونحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيجعل ممكنا ضمان التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. وقد أصبح اليوم ضروريا أكثر من ذي قبل أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لدعم هذه العملية وتشجيع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وتشعر أوروغواي بالقلق أيضا إزاء توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية. ومثلما ذكرنا من قبل، فإن هذه المستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي وهي تتعارض مع توصيات المجموعة الرباعية. وتكرر أوروغواي دعوتها لكلا الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تقوض الحوار، فضلا عن الوفاء الكامل بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي. ونحث إسرائيل على وقف الممارسات الاستيطانية.

وعلاوة على ذلك، تدين أوروغواي بشدة الأعمال الإرهابية وتمجيد العنف الحاصلين في الأراضي الفلسطينية. وعليه، فإن من المهم للغاية توفير المؤشرات السياسية على إيجاد مخرج من الحلقة المفرغة الحالية من الانسحاب والمواجهات العنيفة. ومن المهم أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير الانفرادية التي تقوض الحوار، والعمل بدلا من ذلك على الامتثال بحسن نية لجميع التزاماتهما بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس.

ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة العمل معا لتنشيط عملية السلام عبر جميع المبادرات القائمة لكي نتغلب على الوضع الراهن، بما في ذلك في إطار المجلس أحيانا. وليس ممكنا لأي من هذه المبادرات أن تكون عوضا عن أفضل السبل لتحقيق السلام: المفاوضات الثنائية المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي ستمكن من التوصل إلى حل مرض لهذه العملية.

وقد سبق لي أن اقتبست في هذه القاعة بعضا من كلمات الشاعر الأمريكي بوب ديلان، لا سيما من أغنيته القديمة ”إنهم يتغيرون عبر الزمن“. وأخشى أن يتعين علينا القول بكلمات أخرى ما لم يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة وملموسة، بعد أن يكون قد تغير الزمن نفسه.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على تقديم إحاطته الإعلامية الأخيرة بشأن مختلف الجوانب التي تنطوي عليها قضية فلسطين. وأود، كما فعل متكلمون آخرون قبلي، أن أشيد به مرة أخرى على التزامه بهذه المسألة.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو زاخرة بالدروس، غير أنه يجب علينا أيضا أن نواجه الواقع المحزن

الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. فبالرغم من المبادرات المتعددة، ما زال مستقبل عملية السلام لا يبعث على أمل يذكر، بل يمكننا القول بأنه قد أصبح مأزقا. وللأسف، ففي كل يوم يتلاشى أمامنا حل الدولتين بسرعة أكبر – في وقت نشهد فيه استمرار تسريع الأنشطة الاستيطانية، وخصوصا إنشاء وحدات جديدة في غيلو في القدس الشرقية، في حين أنّ هدم مثل هذه المنازل والمباني وغيرها لم يؤثر سوى على ٢ ٥٠٠ من المواطنين في عام ٢٠٠٦.

وقد استمعنا في آخر اجتماع عُقد بصيغة آريا بشأن النشاط الاستيطاني في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بفضل مبادرة الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن، إلى بيانات أدلى بها الخبراء، بمن فيهم مواطنون إسرائيليون، جاء فيها أن هناك تقدما واضحا في زيادة السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة استنادا إلى السياسات الرسمية للحكومة الإسرائيلية. وبالتالي، دعونا مجلس الأمن رسميا إلى مواصلة العمل في نهاية المطاف لأجل إنهاء الاحتلال والأنشطة الاستيطانية، التي، أذكّر المجلس بأنها تلحق الضرر بالفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وأود أيضا أن أشدد على التأثير المستمر للنزاع على الأطفال، ومعظمهم من الفلسطينيين، غير أنه يجب علينا ألا ننسى أن الأطفال الإسرائيليين يعانون أيضا من هذا النزاع. وفيما يتعلق بالأطفال، فإنهم لم يعرفوا سوى الحرب والاحتلال. ومع ذلك، فإننا نتشاطر جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين والفلسطينيين التطلعات نفسها إلى السلام والاستقرار.

يجب أن يعمل المجلس لاستئناف المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى حل للنزاع.

وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، نكرر دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على غزة، الذي كانت له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية مدمرة، تؤثر على حوالي مليوني شخص، نصفهم من الأطفال. ونذكر بالحاجة الملحة إلى إعادة بناء قطاع غزة، لا سيما من خلال التعهدات التي قطعت في مؤتمر المانحين الدولي الذي عقد في القاهرة في عام ٢٠١٤.

وبدون إحراز تقدم في عملية السلام، لن تكون هناك نهاية للعنف الذي يؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ونكرر استنكارنا وإدانتنا للعنف والإرهاب، وكذلك للتحريض على الكراهية، بغض النظر عن مرتكبيها أو الدافع لارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك نؤكد موقفنا المؤيد لعقد مؤتمر متابعة للمؤتمر الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه لإعطاء الفرصة لإنجاح المبادرة الفرنسية، التي يجدد وفد بلدنا دعمه لها. ونؤيد أيضا الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر والاتحاد الروسي، التي نرى أنها تحتاج إلى مزيد من التنسيق.

إنها مسؤولية المجتمع الدولي، مسؤولية مجلس الأمن أولا، بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين، العمل من أجل حل الدولتين – دولة فلسطينية والأخرى إسرائيلية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. هذا هو القصد من جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المؤرخ ١ تموز/يوليه. ووفقا للتقرير، فإن الوقت قد حان لهذه الهيئة، التي يتفق أعضاؤها على العقبات التي تعرقل التوصل إلى حل دائم للنزاع، أن تتناول هذه المسألة البالغة الأهمية في أسرع وقت ممكن وأن تعيد التأكيد على أهمية الحل القائم على وجود دولتين.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية، التي أطلعتنا على عدم إحراز تقدم وتناقضات المنظمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بتفاني الأمين العام تجاه السلام في الشرق الأوسط والتزامه الراسخ تجاه النساء والرجال والأطفال الذين يعانون بسبب النزاعات التي تؤثر على المنطقة.

وفي سياق مختلف الأحداث المعقدة والمأساوية الجارية الآن في الشرق الأوسط، التي لا تزال تشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي، ستركز جمهورية فنزويلا البوليفارية بيانها اليوم – الذي ربما يكون الأخير في مجلس الأمن، على قضية فلسطين، وهي واحدة من أكثر الحالات الجائرة والمأساوية التي لم تتمكن حتى الأمم المتحدة من تسويتها. إنها من أعمق الحالات وأكثرها تأثيراً فيما يتعلق بالمشاكل والتوترات الأخرى التي تؤثر على تلك المنطقة المنكوبة. وعلاوة على ذلك، فإنها مسألة طال أمدها لم نتمكن من حلها. وكانت حتى الآن فشلا ذريعا لمجلس الأمن، وفي المقام الأول للأعضاء الدائمين، الذين من خلال استخدامهم لحق النقض أو سكوتهم قد شجعوا العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

خلال فترة عضويتنا، كعضو غير دائم في مجلس الأمن، شهدنا بإحباط تجاهل النداءات المستمرة من جانب فنزويلا وأعضاء مجلس الأمن الآخرين، فضلا عن العديد من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بصفة عامة، لكي يتخذ مجلس الأمن إجراء حاسما ويعتمد موقفا موحدا لتعزيز السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ورفع الحصار عن قطاع غزة وتسوية النزاع من خلال حل الدولتين.

ونعتقد أن الالتزام الأخلاقي للمنظمة تجاه الفلسطينيين ومسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن تجبرنا على الإصرار بقوة، في هذه الهيئة، على اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما بعملية السلام، وضمان أن يظل المجلس مشاركا نشطا وبناء في عملية تحقيق حل عادل ودائم للنزاع واستعادة الأمل لأولئك الذين يعانون من الاحتلال الوحشي وأن تفي الأمم المتحدة بالتزامها الأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني. وإلا، لن تكون هذه الجلسة إلا ممارسة للخطاب الدبلوماسي.

نرى أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يمر بحالة جمود كاملة. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لا تزال متعنتة ولا تواصل احتلالها المدمر والظالم لفلسطين فحسب، بل وتوسيع أراضيها من خلال مصادرة الأراضي التي يحوزها الفلسطينيون بصورة مشروعة وبناء المستوطنات. إن عدوان الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني من خلال مصادرة الأراضي والتشريد القسري وطرد الفلسطينيين، وهدم المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية والمحاولات الرامية إلى إضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية هو دليل واضح على السياسة العدوانية والمتطرفة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية وتدعمها قطاعات الرأي العام الاستعمارية في إسرائيل التي ترى أن ضم الأراضي الفلسطينية واقعا على الأرض، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض الحل القائم على وجود دولتين وقيام دولة فلسطينية. لقد دمرت السلطة القائمة بالاحتلال ما يقرب من ٧٠٠ منزل فلسطيني هذا العام، بينما لم تتوقف خطط توسيع وبناء المستوطنات. على المجلس أن يتخذ إجراءات عاجلة لإدانة المستوطنات غير القانونية والمطالبة بأن تنهي إسرائيل هذه السياسة التوسعية غير القانونية.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تصر على نيتها سحق إرادة الفلسطينيين بانتهاكات مستمرة لأبسط حقوقهم الأساسية في الأراضي المحتلة وفي قطاع غزة، الذي يخضع للحصار والإغلاق من جانب إسرائيل. وقد استخدمت إسرائيل القوة بشكل عشوائي وغير متناسب من خلال قواتها العسكرية والأمنية، مع عواقب مميتة، بما في ذلك أكثر من ٢٢٠ قتيلا فلسطينيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وجرح أكثر من ٧ ٠٠٠ فلسطيني بذخيرة حية ورصاصات مطاطية أطلقتها القوات الإسرائيلية. و لم ينحسر ذلك العنف.

على المرء أن يأخذ في الحسبان أيضا أكثر من ٧ ٠٠٠ فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، من بينهم أكثر من ٥٠٠ طفل، نواصل الدعوة إلى الإفراج عنهم. ونتساءل كيف للأعضاء الدائمين في المجلس التزام الصمت بشأن تلك الحالة، ولا سيما الذين يقدمون الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل بينما في حالات أخرى يدلون ببيانات تعج بالعواطف بشأن موضوع حقوق الإنسان. كيف يمكن لهم مواصلة هذا المعيار الأخلاقي المزدوج؟

وعلاوة على ذلك، تشكل حالة أكثر من ٧٠٠ من الأفراد الذين يخضعون للاحتجاز الإداري الجائر مصدر قلق شديد. ومنهم الحالتان الأخيرتان لأنس شديد وأحمد أبو فارة، ضحيتي الاحتجاز الإداري اللذين ظلا مضربين عن الطعام لأكثر من ٥٠ يوما احتجاجا على ظروف الاحتجاز المزرية في السجون الإسرائيلية. وقد تضررت صحتهما بشكل خطير بسبب لامبالاة السلطات ورفضها الإفراج عنهما. إن إسرائيل لا تكترث بمصير الشعب الفلسطيني. وتتجاهل تماما مسؤولياتها كسلطة قائمة بالاحتلال. ولذلك، فإننا مرة أخرى نطلب إلى المجلس أن ينظر في إمكانية التماس تدابير ملموسة وسريعة من أجل توفير الحماية الفعالة للشعب الفلسطيني من الاعتداءات من جانب إسرائيل في الأراضي المحتلة، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين.

ويجب أيضا وضع حد للإفلات من العقاب، الذي يحمي المسؤولين عن الهجمات وأعمال العدوان والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين. ويجب أن تشكل المساءلة عن هذا السلوك المستهجن جزءا من المطالب التي يجب على السلطات الإسرائيلية الرد عليها. وبالإضافة إلى العدوان الذي ترتكبه السلطات المؤسسية، فإن الفلسطينيين يعانون حاليا من أعمال العنف التي يرتكبها أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، مع الدعم المباشر والضمني للسلطات الإسرائيلية لارتكاب أعمال العنف المفرط، يواصلون اقتلاع الفلسطينيين من أراضي أجدادهم، بغية تشويه فكرة وإمكانية إقامة دولة فلسطينية في حد ذاتها.

وتكشف الحالة الإنسانية في قطاع غزة، الذي يخضع للحصار والإغلاق من جانب إسرائيل، وكذلك في الأراضي المحتلة الأخرى، عن حالة متدهورة تتسم بالعنف والضغط المستمرين اللذين تمارسهما إسرائيل، في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بغية تقييد أو الحرمان من الوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والعمل، والخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء، وحرية الفلسطينيين في الضفة الغربية في الاضطلاع بأنشطة دينية وثقافية. وعلاوة على ذلك، منع الحصار المفروض على غزة الفلسطينيين حتى من الشروع في إعادة بناء منازلهم في أعقاب العدوان الإجرامي الذي قامت به إسرائيل في عام ٢٠١٤. وأدى الحصار إلى قطع جميع الصلات بالضفة الغربية.

ويواجه سكان غزة صعوبات مماثلة لتلك القائمة في الأراضي المحتلة الأخرى فيما يتعلق بالحصول على الخدمات والحقوق الأساسية. ويرجع كل ذلك لتصرفات السلطة القائمة بالاحتلال. إن الحصار المفروض على غزة يؤدي إلى المزيد من التطرف في صفوف السكان الفلسطينيين، على نحو يؤدي إلى استمرار الانقسام بين غزة والضفة الغربية.

وفي هذا السياق القاتم للفلسطينيين، تعد إمكانية المفاوضات التي قد تؤدي للتوصل إلى حل سلمي ومستدام وعادل، يتمثل في حل الدولتين، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ودور مجلس الأمن أساسي في المضي نحو التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولذلك، يجب أن نتخلى عن التقاعس ونلتزم بالسعي لإيجاد خيارات فعالة لتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لاتخاذ مجلس الأمن قرارا للمطالبة بوقف فوري للمستوطنات الإسرائيلية

غير القانونية، بغية توجيه رسالة أولية تعكس وحدة المجلس، وبالتالي بخصوص مسألة يوجد اتفاق عريض في الآراء بشأنها، وهي مسألة كون المستوطنات غير قانونية، وتشكل عقبة أمام السلام، وأحد العوامل التي تؤثر سلبا على إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ونحن نتفق جميعا على أن إنهاء سياسة الاستيطان سيشكل خطوة هامة في اتجاه المفاوضات المباشرة.

ونود أن نقول إننا نعتقد أنه من غير المناسب ومن الجائر الكلام في هذه القاعة عن قرارات غير متناسبة ضد إسرائيل. ذلك أمر غير مقبول، عندما تكون مسؤولية الأمم المتحدة دعم أضعف أطراف النزاع، الذي غالبا ما يكون الضحية، وفي هذه الحالة، فإن ذلك الطرف هو الشعب الفلسطيني. لقد تعرض الشعب الفلسطيني لاعتداء وحشي وعقاب عنيف، من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي تنتهك القانون الدولي مع الإفلات من العقاب بفضل تفوقها العسكري والدعم السياسي الذي تحظى به في مجلس الأمن. ونعتقد أنه يتعين على المجلس أن يتحمل مسؤوليته المشتركة وإن كانت متباينة في هذه القضية، لأن جزءا كبيرا من المأساة الفلسطينية سببه مسؤولية مجلس الأمن الناجمة عن تقاعسه، واستخدام حق النقض ضد السلام داخله.

في أيامنا الأخيرة كعضو غير دائم في مجلس الأمن، نود أن نؤكد مجددا الموقف الذي أعربنا عنه في اليوم الأول من عضويتنا في المجلس، المتمثل في ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، لأننا جميعا نعلم أن ذلك هو السبب الجذري للصراع، وأنه يجب علينا دعم عمل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وجميع الجهود الأخرى التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المبادرات التي قام بها مختلف أعضاء المجلس، مثل مصر وفرنسا والاتحاد الروسي، الذين نشيد بهم.

كما أننا نرحب بعقد مؤتمر دولي في كانون الثاني/يناير. ينبغي أن نفعل كل شيء ممكن لتعزيز العملية السياسية والمفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بهدف ترسيخ حل الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار بمبادرة السلام العربية، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العيش في دولته الخاصة به، دولة كاملة العضوية في المنظمة تتعايش بسلام إلى جانب إسرائيل، تمشيا مع الحدود المعترف بها دوليا، حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. وكل ذلك، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتلك حقوق للشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف. إن بلدي، الذي أيد دائما القضية الفلسطينية العادلة، سيواصل الدعوة في هذا المنتدى والمنتديات الأخرى لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إنهاء النزاع، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المخزي والإجرامي للأراضي الفلسطينية.

وكما قلنا في مناسبات عديدة، وجرى تكراره مرات عديدة هنا في المجلس، فإن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ولا يمكننا الاستمرار في تقديم الأعذار ووضع الشروط المسبقة بشأن أحداث هي نتيجة للاحتلال، بما في ذلك أعمال العنف اليائسة التي ندينها أيضا، أو غياب الوحدة بين الفلسطينيين. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بشكل حاسم لإحداث تغيير في هذه الحالة يطالب ويلزم الجانبين بالعودة إلى المفاوضات. ويجب عليه الإعراب عن دعمه للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، من أجل إظهار الدعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى في المجلس للجمع بين الطرفين. إن فنزويلا على استعداد للعمل على إعداد مشروع قرار مع الدول الأعضاء، مثل نيوزيلندا، لتوفير الزخم للعمل بصورة عاجلة بشأن ذلك، والإسهام على نحو بناء في إعداد وثيقة تعكس توافق الآراء القائم بين أعضاء المجلس

فيما يتعلق بضرورة إدانة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والحاجة إلى إحراز تقدم فيما يخص القضية الفلسطينية.

وإذ أن هذا هو بياننا الأخير كعضو غير دائم في مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، فإننا نناشد ضمير جميع الحاضرين، ولا سيما الأعضاء الدائمين، حتى يتسنى لنا الاستماع إلى مطالبة الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف في دولة خاصة به، وبالتعايش السلمي. يجب أن نتخذ خطوات ملموسة إلى الأمام على الطريق الصعب نحو التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده التي بذلها طيلة فترة ولايته لضمان السلام وحماية المدنيين في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن الاتجاهات في الواقع غير مشجعة، ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نعمل جميعا على إبقاء إمكانية تحقيق السلام أمرا ممكنا. ولا يوجد في الواقع، بديل عن ذلك. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى حل دائم للصراع، وسوف نواصل العمل للنهوض بأمر نتشاطر جميعا الاهتمام به، وهو تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين. ولا نزال نتشاور بشكل وثيق مع طرفي النزاع وأصحاب المصلحة الرئيسيين في محاولة لتحريك الأمور في اتجاه أكثر إيجابية. ونواصل دعوة الطرفين إلى أن يظهرا من خلال اتخاذ إجراءات وسياسات، التزاما حقيقيا بحل الدولتين، الأمر الذي سيمكّن من استئناف مفاوضات مجدية في المستقبل.

لقد عارضت الإدارة الحالية للولايات المتحدة، باستمرار كل جهد لنزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويض أمنها، بما في ذلك في الأمم المتحدة. وسنواصل معارضة أي مشروع قرار يسعى إلى القيام بذلك.

وكما يعلم المجلس، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة على أرض الواقع، ونعتقد أن الاتجاهات الحالية تسير في الاتجاه الخاطئ. ويشمل ذلك قلقنا البالغ إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية. لا يخطئن أحد، فنحن نعتبر أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني وله نتائج عكسية على قضية السلام. وقد أوضح الوزير كيري في ملاحظاته خلال منتدى سابان، أن إسرائيل الآن تواجه الاختيار بين استمرار النشاط الاستيطاني، وحل الدولتين في المستقبل. وكما قال، ورغم أننا لا نعتقد أن المستوطنات هي السبب الجذري للصراع، فمن الواضح أنها تمثل عائقا أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وقد زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية من ٠٠٠ ١١٠ لدى إبرام اتفاقات أوسلو، في عام ١٩٩٣، إلى قرابة ٠٠٠ ٤٠٠ اليوم.

ونشعر ببالغ القلق جراء مضي إسرائيل قدما بإضفاء الطابع القانوني الذي لم يسبق له مثيل بموجب القانون الإسرائيلي على البؤر الاستيطانية في عمق الضفة الغربية.

ونعتقد أن من شأن التقنين المحتمل لوضع آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات، غير القانونية حاليا بموجب القانون الإسرائيلي، أن يلحق ضررا بالغا بآفاق حل الدولتين. ونشعر بمزيد من القلق عندما يصرح وزراء في الحكومة الإسرائيلية علنا بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية.

كما أن الإرهاب والتحريض على العنف وتمجيد الإرهابيين وأعمال العنف الأخرى تشكل تهديدا خطيرا للجهود الرامية إلى تعزيز السلام. وما زلنا نُذكر القيادة الفلسطينية بأهمية الوقوف بقوة في وجه العنف بجميع أشكاله. ونواصل توضيح رأينا بوجوب وضع حد للإرهاب والتحريض على العنف. فهذه الأعمال تتعارض مع الجهود الرامية إلى الحفاظ على آفاق السلام.

إننا ندين بشدة الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال العنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين. فليس هناك أي مبرر

على الإطلاق لتلك الأعمال. ونشعر بقلق بالغ كذلك إزاء التقارير التي تتحدث عن استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. وينبغي للسلطات أن تجري تحقيقات شفافة وحسنة التوقيت في هذه الحوادث وأن تكفل اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك المحاكمة عند الاقتضاء، لمتابعة نتائج هذه التحقيقات.

هناك بعض الأمثلة الإيجابية على التنسيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتي ينبغي تشجيعها. فعلى سبيل المثال، أدى التنسيق بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية دورا رئيسيا في منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية، وينبغي أن يستمر هذا التنسيق. ونشهد كذلك أن التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يخدم مصالح الجانبين. ففي مواجهة بعض من أسوأ الحرائق التي تعيها الذاكرة، هبت أفرقة الدفاع المدني الفلسطينية بتمويل من حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى لمساعدة نظيراتها الإسرائيليات في مكافحة الحرائق في حيفا وفي بيت مائير ونتف، بالقرب من القدس. وهذا هو نوع التعاون الذي يمكن أن يعود بالفائدة على الجميع.

والتنمية الاقتصادية كذلك ضرورية، ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا حيويا. فعلى سبيل المثال، افتُتح أول مصنع كوكا كولا في غزة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وسيخلق المصنع ٣٠٠ وظيفة مباشرة و ٣ ٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة في سلسلة الإمداد في غزة. كما التزمت الشركة المُرخص لها بإنتاج كوكا كولا في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضا بدفع مبلغ ١,٣ مليون دولار مبدئيا لصندوق المسؤولية الاجتماعية للشركات لخلق فرص عمل إضافية للشباب في غزة وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة في مخيم للاجئين في غزة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، تعهدت جهات مانحة بتقديم ما لا يقل عن ١٧٥ مليون دولار في شكل منح و ٢٧٠ مليون دولار في شكل قروض ميسرة لمشروع مياه البحر الأحمر – البحر الميت الثلاثي الأردني – الإسرائيلي – الفلسطيني. والتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أمر حيوي من أجل معالجة ندرة المياه في المنطقة وضمان بقاء البحر الميت.

ومع ذلك، فثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق استقرار الحالة الاقتصادية، ولا سيما في غزة، ولعكس مسار الاتجاهات الحالية. وسنواصل التشديد على أهمية برهنة كلا الجانبين – عن طريق السياسات والإجراءات – على التزامهما حقا بحل الدولتين بغية الحد من التوترات وإعادة بناء الثقة وتفادي دوامة التصعيد واستعادة الأمل.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي الفرصة الأخيرة لنا للتكلم في هذه القاعة بشأن قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. وبصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وأشيد به على انخراطه المستمر في عملية السلام، وبخاصة عمله في سبيل دعم حل الدولتين. كما أعرب عن التقدير لمشاركة نيوزيلندا الإيجابية، وبخاصة حضور وزير الخارجية موراي ماكولي في المجلس صباح اليوم.

لقد قُدم كم كبير من المعلومات، خلال السنتين الماضيتين، من مصادر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني وأصدر الأمين العام ومبعوثه الخاص تحذيرات فيما يتعلق بالوضع الراهن غير المحتمل للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية وتصاعد التهديدات لحل الدولتين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأدلة الدامغة، لم يتمكن المجلس من التصدي بفعالية للحالة.

والحقيقة هي أن إسرائيل تواصل، بفضل قدرتها العسكرية الكبيرة نسبيا، استعمار أراض ضد إرادة سكانها منذ ما يقرب من نصف قرن. ويواجه الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال القاسي والحصار الوحشي تمييزا منهجيا وانتهاكات

منتظمة لحقوقهم الإنسانية الأساسية. ولا يمكننا، نحن في مجلس الأمن، أن نستمر في الدفاع عن المساواة في المعاملة بين الجانبين وتقاسمهما المسؤولية عن عدم إحراز تقدم في حل الدولتين. ونحن نتساءل: كيف يمكن فرض نفس المستوى من الالتزامات والمسؤوليات القانونية والسياسية والأخلاقية على الفلسطينيين، الذين سُلبت منهم ديارهم وحرموا من الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية وقُيدت حركتهم. وهذه المعاملة هي أحد الأسباب الجذرية الرئيسية التي تسبب وتشعل وتولد مشاعر الغضب والإحباط واليأس، مما يؤدي إلى زيادة أعمال العنف والتطرف.

ونشيد، في ذلك السياق، بحملة المجتمع الدولي خلال الأشهر الأخيرة من أجل حشد الجهود بغية إنقاذ العملية وآفاق حل الدولتين. إن سياسات التوسع الاستيطاني المستمر الإسرائيلية هي تهديد حقيقي لحل الدولتين. وقد كرر جميع أعضاء المجلس تلك النقطة صباح اليوم. وتحرك الحكومة مؤخرا لاعتماد مشروع قانون لإضفاء الصفة القانونية، يرمي إلى شرعنة المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية المبنية على ممتلكات فلسطينية خاصة في الضفة الغربية، يشكل خطوة أخرى صوب الضم ودليلا على فشلنا الجماعي في استعادة الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والمجلس مدعو إلى العمل بحزم وبشكل موحد إذا أردنا نزع فتيل وضع آخر يوشك أن ينفجر في خضم منطقة مضطربة أصلا.

ولذلك، فإن أنغولا ترحب بمبادرات عدد من أعضاء المجلس للخروج من الحالة، ولا سيما المؤتمر الفرنسي المنتظر عقده، سعيا إلى استئناف المفاوضات لأننا نتحمل مسؤولية جماعية عن العمل، وهي تحث المجلس على الوفاء بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونرحب، علاوة على ذلك، بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ونتطلع إلى نتائج الاجتماع الوزاري الذي نأمل أن يوفر خريطة طريق عملية للمضي قدما. وبقدر أهمية إقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات، يجب علينا أن نصر، مع ذلك، على أن توقف الحكومة الإسرائيلية نشاطها الاستيطاني غير القانوني وأن تضع حدا للحصار المفروض على غزة والذي تسبب في الحالة الإنسانية المزرية حتى الآن والتي طال أمدها كثيرا.

وقد حاولنا، خلال السنتين الماضيتين، المشاركة بنشاط في جميع المبادرات الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وحاولنا، في مناقشات مجلس الأمن وفي المشاورات المغلقة وفي العديد من الاجتماعات التي عُقدت بصيغة آريا، أن نسهم في إيجاد حل لهذا النزاع الطويل الأمد.

يتفق المجتمع الدولي وأعضاء الأمم المتحدة على أن لدى المجلس ما يكفي من الأدوات المتاحة من أجل معالجة مسألة المستوطنات، حيث أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل أكبر تهديد ملموس لحل الدولتين.

وفيما نصل إلى نهاية مشاركتنا لفترة السنتين بصفتنا عضواً غير دائم، أود أن أكرر الأمل في أن ينظر المجلس في حل الدولتين لا كمجرد شعار، بل كخارطة طريق فعالة قابلة للتطبيق من أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة المضطربة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي الوطنية.

أود أن أطلب إلى السيد ملادينوف أن ينقل إلى الأمين العام، الذي اضطر إلى مغادرة القاعة بسبب التزامات أخرى، أنه ما كان يمكن أن يفعل أكثر مما فعل في السنوات العشر الماضية. وقد حاول كل شيء. لقد أجرى عدداً لا يحصى من الاتصالات مع الأطراف ونتشاطره تقييمه.

وستغادر إسبانيا أيضاً مجلس الأمن في غضون أسبوعين. ولذلك سأقدم موجزاً لموقفنا وما نشعر بالقلق حالياً إزاءه.

يساورنا القلق من أن الكنيست بصدد النظر في مشروع قانون لتقنين البؤر الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ويساورنا القلق إزاء توسيع المستوطنات وهدم المباني الفلسطينية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء أعمال العنف الإرهابية والتحريض على استخدام القوة. وأخيراً، نفهم أن المصالحة على مستوى ما بين الفصائل الفلسطينية أمر أساسي إذا أردنا إعادة تنشيط عملية السلام.

إن التزامنا – التزام إسبانيا – بالسلام في فلسطين ليس له تاريخ لانتهاء الصلاحية. لقد بدأ بمؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، وواصلنا العمل منذ ذلك الحين. وكان آخر مثال على ذلك مؤتمر قمة الزعماء الدينيين من الشرق الأوسط، الذي عقد في أليكانتي يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ويسعدني أن أقول إن هذا كان نجاحاً وأن بياناً صحفياً قد اعتمد وهو يمثل خطوة هامة إلى الأمام من أجل التسامح والاحترام المتبادل. وعندما نغادر مجلس الأمن، سنواصل اتخاذ مبادرات من هذا النوع.

وخلال العامين الماضيين، لم نفقد الأمل في أي وقت من الأوقات في أن عملية السلام يمكن أن تنفرج، كما أننا لم نستسلم لرؤية مجلس الأمن يعجز عن الاضطلاع بدور في هذه العملية. ويمكن أن يكون السلام، كما قال كثيرون، النتيجة الوحيدة للمفاوضات الثنائية المباشرة ويمكن للدعم من المجتمع الدولي أن يكون عاملاً أساسياً. ولهذا السبب، نؤيد المبادرات المختلفة الجارية حالياً، ولا سيما المبادرة الفرنسية وعمل المجموعة الرباعية. ونكرر أيضاً التأكيد على أهمية مبادرة السلام العربية. وأي عمل في مجلس الأمن يجب أن يأخذ هذا السياق في الحسبان.

وعلى غرار الممثلين الآخرين، نلاحظ أن وراء جميع مبادرات مجلس الأمن إرادةً للحفاظ على الدولتين وأن هناك شعوراً واضحاً بأن المستوطنات هي من بين التهديدات الرئيسية. لذلك أود أن أختتم بياني بالقول إنني على ثقة بأن مجلس الأمن يمكن أن ينفذ إجراءات ملموسة قبل أن تترك إسبانيا المجلس.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.